العدد (1854) السنة السابعة - الاربعاء (21) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الـــغـــرب يـــعـــارض الإقـــرار بـــهـــذا الحـــق

هـــل المـــاء مـــن حـــقـــوق الإنـــســـان؟ الـــعـــالم منـقـسـم

□ الأمم المتحدة / بقلم ثاليف ديين

يهدد اقتراح مطروح على الأمم المتحدة للإقرار بالحق في المياه كحق أساسي من حقوق الإنسان العالمية بإنقسام حاد بين البلدان الفقيرة والدول الغنية في صلب المنظمة الأممية.

ففي هذا الشأن، صرحت موود بارلو، المدافعة الناشطة عن هذا الحق ومؤسسة منظمة «العالم الأزرق» ومقرها كندا، أن الإعتراضات على الإقرار بهذا الحق تأتي في غالبيتها من الدول الغربية.

وشرحت لوكالة انتر بريس سيرفس أن «كندا هي الأسوأ، لكن أستراليا والولايات المتحدة وبريطانيا تعرقل بدورها هذا المسار» الهادف إلي الإعتراف بحق المياه كحق من حقوق الإنسان الأساسية.

وأضافت أنه في حالة إعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (١٩٢ دولة) لمشروع القرار المطروح عليها في هذه الشأن « لعدّ ذلك واحدا من أهم إنجازات الأمم المتحدة منذ إعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» المعتمد في عام ١٩٤٨.

ويذكر أن مشروع القرار هذا، المعد من صفحتين، ينص على الإقرار بـ «الحق الإنساني في الحصول على المياه والصرف الصحي «، وجري إعداده بناء على مبادرة من بوليفيا. ومن المتوقع أن يعرض رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، ، المسودة النهائية لمشروع القرار ، إذا ما تحقق التغلب على المصاعب السياسية القائمة.

وقد علق مصدر دبلوماسي في حديث غير رسمي مع وكالة انتر بريس أن هذه القضية «عزيزة للغاية على البلدان النامية»، وإن

كان الواقع هو أنه لا يوجد حاليا أي سند قانوني لإعلان حق الحصول على الماء والصرف الصحي كحق أساسي من حقوق الأنسان، كما أن هناك مسائل كثيرة معلقة ومنها تعريف هذا الحق ومداه.

وأضاف المصدر الدبلوماسي أن عددا من الدول تتذرع بأن هذه المسائل مطروحة بالفعل في جنيف (المقر الأوروبي للأمم المتحدة) وبالتالي لا يجب على الجمعية العامة بمقرها في نيويورك أن تتولاها.

وقال «عموما، المياه والصرف الصحي هي قضايا حرجة، ومن ثم علينا ان نعمل من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن هذا القرار. فأي شيء يقل عن توافق الآراء من شأنه أن يقوض جوهر الأهمية التي نعلقها عليها».

هذا وأفادت مؤسسة منظمة «العالم الأزرق» موود بارلو في حديثها لوكالة انتر بريس سيرفس أن نحو مليارين من البشر يعيشون في مناطق تعاني من ندرة المياه في العالم، إضافة إلي ثلاثة مليارات شخصا محرومين من مياه الشرب الجارية ضمن نطاق كيلومتر من منازلهم.

وقالت هذه الخبيرة التي سبق وأن شغلت منصب كبير المستشارين في مجال المياه تحت إشراف رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة الجمعية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في رسالة بعثتها إلى سفراء ١٩٢ دولة في الأمم المتحدة أن لدى إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، لم يكن في وسع أحد التنبؤ متى ستصبح المياه قضية متنازع عليها.

وإستطردت قائلة «لكن في عام ٢٠١٠، ليس من قبيل المبالغة أن نقول أن عدم الحصول على مياه نظيفة هو أكبر انتهاك لحقوق الإنسان في العالم». ثم شرحت أن كندا قد منعت حتى أكثر الخطوات تواضعا على سبيل تحقيق الإعتراف الدولي بحق المياه، وعملت وراء الكواليس لعرقلة التقدم نحو وضع قرار أي ملزم قانوناً في هذا الصدد.

هذا ولم يشرح المسؤولون الحكوميون الكنديون موقفهم المعارض، بإستثناء القول بإن مثل هذه الاتفاقية قد تجبركندا على مشاركة مياهها مع الولايات المتحدة، وفقا للخبيرة التي تعتبر هذا الموقف خارجا عن نطاقه. وقالت أن رئيس الحكومة الكندية ستيفن هاربر يعرف ذلك.

وأوضحت بارلو أن الحقيقة هي إتفاقية للأمم المتحدة عن حق المياه ستكون بمثابة «ثقل موازن» لأولئك الذين يرغبون في بيع مياه كندا من أجل تحقيق الربح، وهذا هو التفسير الأكثر ترجيحا لمعارضة كندا المستمرة.

ومن ناحيتها، صرحت آن ماري كارلسون، الخبيرة بمعهد ستوكهولم الدولي للمياه، لوكالة انتر بريس سيرفس أن منظمتها تؤيد حق الإنسان في المياه والصرف الصحي «لكننا نشاطر وجهة نظر خبراء الأمم المتحدة المستقلين بأن الحق في المياه والصرف الصحي هو أحد عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، وأن هذه الحقوق مضمونة ومحمية بموجب المادة ١١ من المعاهدة الدولية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

وقالت أن من المهم أن ينص قرار الامم المتحدة بخصوص الحق في المياه والصرف الصحي على هذه الناحية بوضوح، وهو ما لا يتضح من مشروع القرار الحالي»، بل وما هو أكثر من ذلك، فلا يمكن الإستهانة بأهمية الصرف الصحي أيضا.

وشددت كارلسون على الإرتباط الوثيق بين المياه والصرف الصحي، محذرة من أن العالم لن يحقق الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة في ما يخص الحصول على المياه طالما لم يكفل الحق أيضا في مرافق الصرف الصحي.

وأخيرا يذكر أن ائتلافاً من المنظمات الدولية غير الحكومية يشمل منظمات مجلس الكنديين، والأغذية والمياه- أوروبا، ومرصد أوروبا، ومشروع الكوكب الأزرق، قد ناشد أعضاء البرلمان الأوروبي حشد الدعم السياسي لقرار حق المياه.

حسب عدد الجماعات العرقية

للأمومة ٢١٥ شكلا في البرازيل

□ ريو دي جانيير/ بقلم فابيانا فرايسينيت

تتخذ الأمومة ٢١٥ شكلا مختلفا في البرازيل، حسب عدد الجماعات العرقية في البلاد، ما يجعل من توفير الرعاية الصحية مع الأخذ في الحسبان الخواص الثقافية لكل منها تحديا هائلا.

تعرف سيلفيا انجليسي الميدا، من إدارة صحة الشعوب الأصلية في مؤسسة الصحة الوطنية بولاية ريو دي جانيير، هذا الواقع عن كثب نظرا لخبرتها كممرضة.

بالنسبة لبعض الشعوب الأصلية يجب إعادة المشيمة إلي جماعتها بعد الولادة، فيما تعتبر غيرها أن من المهم هو أن يولد البشر ويموتون في أراضيهم. أما بالنسبة لشعوب أصلية أخرى فيتطلب توفير الرعاية الصحية في بعض القرى تقديم خدمات خاصة للنساء الحوامل مثل قص الشعر والرسومات.

فتشرح الممرضة الميدا «لدينا مبادئ توجيهية عامة لصحة الأم والطفل، لكننا رأينا الحاجة إلى مهارات وخدمات معينة للسكان الأصليين».

وتضيف «يتعلق الأمر بمراعاة الثقافات المختلفة بما يشمل إحترام المعالجين التقليديات والمولدات التقليديات والعلاج بالأدوية العشبية. ثم هناك مفهوم الحمل حسب كل شعب أصلي، ما يتطلب تدريب خاص للعاملين في الرعاية الصحية الميدانية لمراعاة المفاهيم المختلفة».

هذا وتفيد «المؤسسة الوطنية للهنود» أن البرازيل تأوي ٤٦٠،٠٠٠ من أفراد الشعوب الأصلية، موزعين على ٢١٥ مجموعة أصلية تمثل ٠,٢٥ في المئة من سكان البلاد الذين يتجاوز عددهم ١٩٣ مليون نسمة.

لكن المؤسسة الوطنية تقدر أيضا أن هناك ما بين ١٠٠،٠٠٠ و ١٩٠،٠٠٠ مواطن من الشعوب الأصلية يعيشون خارج أراضيهم بل وحتى في المدن، إضافة إلى أخرى لم يتم الإتصال بهم.

وتتواجد الشعوب الأصلية المسجلة في ٢٤ ولاية و ٣٣٦ تجمعا سكانيا و٤،٤١٣ قرية و٦١٥ من أراضي السكان الأصليين التي تشمل١٠٧ ملايين هكتار أي ١٢,٦ في المئة من مساحة البرازيل، حيث تعيش معظم هذه الشعوب في بلديات صغيرة في شمال غابات الامازون.

هذا وتفرض الظروف الجغرافية العديد من جوانب القصور في البنية التحتية وصعوبة وصول العاملين في مجال الصحة وخدمات الدولة بشكل عام. فتقول أمييدا أن الهدف هو ضمان الجودة الصحية على المستوى الوطني» لكنه ليس بالأمر السهل في مناطق يصعب الوصول إليها مثل الأمازون. فيتمكن العاملون في مجال الصحة الذهاب مرة واحدة في الشهر لكل قرية ومن ثم تصبح القابلات والمولدات والأقارب هم المسؤلون عن صحة الأمهات.

كما تظهر الخلافات أيضا في قضايا مثل الرضاعة الطبيعية التي تشجع عليها الدولة. ففي بعض المجموعات العرقية على سبيل المثال لا يجوز للأمهات توفير أول رضاعة، فالجدة هي من تتولاها.

فتشرح أمييدا أنه نظرا لهذه الإعتبارات، تم إعداد برنامج صحة الأمهات في حالة الشعوب الأصلية بواسطة علماء الانثروبولوجيا والمعالجين التقليديين والقابلات والمولدات والزعماء الروحيين لهذه الشعوب، فلدى كل مجموعة عرقية مفهوما للصحة يشتمل على أبعاد روحية. وكمثال، شرحت أمييدا حالة إمراة مصابة بالحمى شخّصها الأطباء على أنها إلتهاب ووصفوا لها الدواء، لكن المعالجين التقليديين في القرية عالجوها بطقوس وتعاويذ لأن الشفاء روحي بالنسبة لهم، وبدني بالنسبة لنا".

كذلك فلا تقبل الشعوب الأصلية دائما وسائل العلاج الغربية.

وإذا إكتشفت أحدى عاملات الصحة، حتى ولو كانت قد تأهلت في صلب الجماعة، حالة حمل خطرة، فإنها تعمد إلى نقل المرأة إلى المستشفى، أحيانا بطائرة أو سفينة. وبالتالي، ومن أجل تجنب الصدمة الثقافية تم إقامة دور شفاء بالقرب من القرى، حيث تنقل العائلة بأكملها في بعض الأحيان لضمان عدم إنفصال أفرادها.

هذا ويجري التشجيع على أساليب الوضع التقليدية عند يكون الحمل مأمونا، كما تجري مناقشة بضع قضايا صحية أخرى مثل الوقاية من سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي والايدز والزهري وقضايا المساواة بين الجنسين والعنف المنزلي.

وأخيرا يذكر أن معدل وفيات الأمهات في البرازيل عامة قد إنخفض من ١٤٠ حالة وفاة لكل ١٠٠،٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩٠، إلى ٧٥ في ١٠٠،٠٠٠ عام ٢٠٠٧.

مدير لجنة المحامين والسياسة النووية

يمكن تحرير الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

□ بقلم ثاليف ديين / آي بي سي

أعرب جون بوروغ مدير «لجنة المحامين والسياسة النووية» عن إمكانية التوصل في مؤتمر دولي في غضون عام أو عامين، إلى إتفاقية لتحرير الشرق الأوسط من أسلحة الدار الشامل بما فيها النووية والكيميائية والبيولوجية.

وأضاف في مقابلة صحفية : أن هذه القضية -التي وصفها بأنها حيوية للدول العربية- هي واحدة من ثلاثة محاور رئيسة مطروحة على مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووي الجاري في نيويورك في ٣-٢٨ ايار.

هذا المؤتمر، الذي يعقد كل خمس سنوات لإستعراض وتحديث معاهدة منع الإنتشار النووي، يتزامن مع تعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتحقيق غاية (عالم من دون أسلحة نووية) التي تكاد تكون مستحيلة نظرا لأن الدول النووية المعلنة أو غير المعلنة، كإسرائيل، لا تبدي أي إستعداد للتخلي عن أسلحتها الذرية من دون شروط مسبقة على الأقل.

هذا وأفاد المدير التنفيذي للجنة المحامين والسياسة النووية في نيويورك أن المجتمعات المدنية قد شنت، منذ الثمانينيات، حملة تعبئة غير مسبوقة جمعت خلالها أكثر من ١٠ ملايين توقيعا على مطالب التفاوض للتوصل إلى إتفاقية لألغاء جميع الأسلحة الذرية من وجه الأرض.

لكن جون بوروغ حذر في الوقت نفسه أن مؤتمر مراجعة منع الإنتشار النووي الجاري «لن يكون المحفل الذي سيحل أزمة البرنامج النووي الإيراني أو إمتلاك كوريا الشمالية لأسلحة الذرية».

ثم أشار إلى إتفاقية خفض السلاح النووي الطويل المدي الموقعة بين الولايات المتحدة وروسيا في ٨ نيسان في براغ، قائلا: أن حجم «الخفض في حد ذاته متواضع جدا، فهو يترك قدرات (هائلة) على تدمير المجتمعات، في وقت ترفع فيه الولايات المتحدة إنفاقها على إنتاج الأسلحة.

وعن توقعاته لنتائج مؤتمر مراجعة إتفاقية حظر الإنتشار النووي، قال الخبير القانوني لوكالة انتر بريس سيرفس أن الإجتماع سينجح إذا أكد على الأهداف التي حددت في الماضي وإتفق على خفض وإزالة تراسانات الأسلحة الذرية بما ينطبق على الجميع وإذا أيد أيضا تشديد آليات مراقبة عدم الإنتشار.

ومع ذلك فستكون المفاوضات «مكثفة وعسيرة» في ما يخص القضايا الرئيسة ومنها ثلاثة محاور:

أولا، وضع: خطة عمل لنزع السلاح النووي في العالم.

وثانيا: تعزيز تدابير منع إنتشار الأسلحة النووية بما يشمل تمتين وكالة الطاقة الذرية الدولية ومهماتها التفتيشية وآليات مراقبة متعددة الأطراف على إنتاج توريد الوقود للمفاعل النووية.

أما المحور الثالث وفقا للخبير القانوني، فهو يدور بشأن التقدم تجاه تحقيق غاية تحرير الشرق الأوسط من الأسلحة الذرية والكيميائية والبيولوجية عملا بالقرار الذي إتخذه مؤتمر مراجعة معاهدة منع الإنتشار النووي في عام ١٩٩٥.

وقال أن هذه القضية «حيوية بالنسبة للدول العربية بل وقد تساعد على حل النزاع القائم بشأن الملف النووي الإيراني. وهنا تدعو المؤشرات للأمل. ويبدو أن إتفاقا من هذا النوع يمكن التوصل إليه في سياق مؤتمر دولي يعقد في غضون عام أو عامين».

وبسؤاله عن توقعاته بالنسبة لعقبات أخري يمكن أن تواجه المؤتمر الجاري في الأمم المتحدة، أشار إلى التعقيدات القائمة فيما يخص إلتزام الأطراف بخفض الترسانات الذرية وضم قوى نووية أخرى لهذا المسار إضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا.

وعن إمكان توصل المؤتمر الحالي التوصل إلى بيان نهائي، أفاد جون بوروغ أن ذلك يتوقف على مدى التوافق الذي سيجري تحقيقه بشأن المحاور الثلاثة المذكورة، كما سيتوقف أيضا على إرادة (دول بعينها) في تعطيل النتائج لحساب مصالحها الذاتية.

وشرح «نظام حظر إنتشار الأسلحة النووية هو في حد ذاته مزدوج المستوي. فمن ناحية، يعمل هذه النظام على أساس دول تعترف بحيازة أسلحة نووية لكنها مجبرة على إزالتها». ومن ناحية أخري «هناك دول تملك ترسانات ذرية وتقع خارج نطاق معاهدة منع الإنتشار النووي، كالهند وباكستان وإسرائيل ثم كوريا الشمالية مؤخرا».

وشرح بوروغ أن هذا الواقع «يضع ضغوطا كبيرة على بعض الدول الموجودة في نطاق هذه المعاهدة والمطالبة بعدم حيازة إسلحة نووية»، ولكن مجموعة الدول الموردة للمواد النووية قررت في نفس الوقت وبموجب الضغوط الأمريكية، إعفاء الهند من قواعدها بالتصريح بالإتجار نوويا معها رغم عدم توقيعها للمعاهدة وإلتزامها بها.

إختتم بوروغ حديثه مع وكالة انتر بريس سيرفس مؤكدا أن «كل هذا يزيد من حدة التباين في تطبيق المعايير. والحل الوحيد لمشكلة ثلاثية المعايير هذه هو وضع نظام عالمي واحد بقاعدة واحدة تنطبق على جميع الدول.

منظور متخلف عن الغرب

مـــاذا تفعل الـصـين حـقـاً فـــي أفـريـقـيـا؟

□ كيب تـاون / بقلم ديفسون ماكنغا

أكدت ديبورا بروتيغام، الأستاذة الجامعية ومؤلفة كتاب (هدية التنين) القصة الحقيقية للصين فى أفريقيا»، أن الصين تنظر إلى القارة الأفريقية بإعتبارها شريكا وسوقا هائلة لمنتجاتها، وذلك على النقيض من رؤية أوروبا والولايات المتحدة لهذه القارة على أنها منطقة حروب وأمراض ومآس.

وشرحت في مقابلتها مع وكالة انتر بريس سيرفس أن الشركات الصينية، إضافة إلى الهيمنة على قطاع صادرات السلع الاستهلاكية لأفريقيا، إنما تعمل أيضا على إستكشاف إمكانات التصنيع والبنية التحتية في جميع أنحاء القارة، مع إبتداع السبل والوسائل المبتكرة للاستفادة منها وتولي تمويلها.

وأضافت بروتيغام، أستاذة التنمية الدولية بالجامعة الأمريكية في واشنطن، أن الحكومات الأفريقية وقطاعات الأعمال الكبيرة والصغيرة وهيئات المجتمع المدني ينبغي أن تنتبه لهذا الواقع للإستفادة من مزاياه.

وبسؤالها عن الدور المفترض أن تلعبه هذه الأطراف للإستفادة إلى أقصي حد من الفرص الصينية، أجابت أنه من الضروري أن تتعرف على ما فعلته الصين ذاتها للخروج من حالة الفقر ولكن من دون محاكاته حرفيا وإنما بتكييفه على خططها وبرامجها.

وأكدت «هناك الكثير جدا مما يمكن تعلمه من الخطط والبرامج الصينية في السنوات الأخيرة، «وأعتقد أن الحكومات الأفريقية يجب أن تنظر أيضا للصين كشريك». وذكّرت بروتيغام بأن الصينيين يقولون دائما أن هناك سبلا مختلفة للنمو ولا يجب أن تمر كلها عبر موافقة واشنطن.

أما قطاع الأعمال الأفريقي، فأصبح لديه الآن شركاء جدد، فالعديد من أصحاب الأعمال الأفارقة يذهبون الآن إلى الصين للتعاقد على سلع وخدمات صينية لإستيرادها إلى أفريقيا، وفقا للخبيرة التي أضافت أن العديد من الأفارقة يزورن المصانع الصينية ويقولون «ليس من الصعب فعل ذلك»، فيطلبون المساعدة الفنية الصينية لبناء مصانع مماثلة في أفريقيا.

وعن المجتمع المدني، شرحت بروتيغام في حديثها مع وكالة انتر بريس سيرفس أنه بدوره يمكنه التعلم قدر الإمكان مما يفعله الصينيون سواء سلبيا أو إيجابيا. فالمجتمع المدني الأفريقي يصبو إلى قدر أكبر من الشفافية من جانب الحكومات، وحجم المساعدات التي تتلقاها، وكذلك الأمر بالنسبة للإستثمارات والتجارة والصادرات، والديون وكيفية سدادها.

وبسؤالها عن الصفقة الأخيرة لبناء معامل لتكرير النفط في نيجيريا ومفهومها لما يسمى بـ (قروض البنية التحتية المدعومة)، أجابت بروتيغام أن «المسألة الرئيسة هي أن ننظر إلى مجالات التمويل، إلى أين يجري التمويل؟ فمثلا في حالة الصفقة الصينية مع نيجيريا لا يوجد أي تمويل".

وأضافت «أعتقد أن البنك الصيني كان جريئاً للغاية بتقديمه ٢٠ مليار دولار لهذا المشروع في نيجيريا (على شكل قروض). صحيح أن نيجيريا أكثر إستقرارا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن المشاريع الجارية في هذه الأخيرة هي أصغر من ذلك بكثير".

وإستطردت خبيرة التنمية الدولية قائلة «قد يبدو للبعض أنه من الأذكى البدء ببناء معمل تكرير واحد لجس النبض، فالمعروف أن ٨٥ في المئة من المنتجات النفطية المستهلكة في نيجيريا مستوردة، وأنها تصدر النفط الخام أساسا».

«وعلى الرغم من ذلك، فالدافع الأساسي وراء الصفقة الصينية (ببناء مصافي النفط في نيجيريا) هو ذو طابع سياسي، فالمعروف أن النخبة (النيجيرية) تستفيد من التحكم في واردات المنتجات النفطية ولا ترغب بالتالي في تغيير هذا الوضع».

ثم أجابت بروتيغام على سؤال لوكالة انتر بريس سيرفس بشأن حقيقة التطلعات الصينية في أفريقيا التي تدفعها إلى الدخول في صفقات معقدة وغير مأمونة أحيانا، قائلة أنه من المفيد النظر إلى علاقات الصين مع هذه القارة «كجزء من ستراتيجية العولمة الصينية".

«يمكن تسمية ذلك إستعماراً جديداً أو إمبرالية جديدة، لكن الواقع هو أن الأمر يتعلق بمسار العولمة وبمساعي الصين للتحول إلى قوة إقتصادية عالمية، ما يجعلها تنظر إلى أفريقيا كشريك لها»، وفقا للخبيرة.

وعلى سؤال عن ما يمكن أن تقدمه أفريقيا في سياق مثل هذه الشراكة مع الصين، قالت أن القارة توفر لها كميات ضخمة من المواد الخام، لكنها تمثل سوقا هائلة أيضا. "صحيح أن الغرب يتنافس أيضا على هذه السوق، لكنها سوق جبارة حقا».

وأفادت بروتيغام أن الصين أصبحت أكبر مصدّر لأفريقيا، «لكن بكين تنظر إلى هذه القارة من زاوية أخرى. فالغرب يعتبرها منطقة حروب وأمراض وفوضى وكوارث بل ومثار للشفقة. أما الصين فتنظر إلى أفريقيا كساحة إستهلاكية وكشريك في الصفقات التجارية، وهذا هو منظور مختلف تماما» عن المنظور الغربي.

ممثلة الأمم المتحدة لقضايا العنف الجنسي

«لا عـقـاب لمغتصبي الـنـسـاء والأطـفـال»

□ بـقـلـم جـيـنـي لورينتسون/ وكالة انتر بريس سيرفس

أصبح العنف الجنسي ضد المرأة جزءا لا يتجزأ من النزاعات المسلحة الجارية في مختلف أنحاء العالم بل وحتى بعد إنتهائها، إلي الحد الذي لا تجرأ فيه نساء العديد من البلدان على الخروج من منازلهن لإحضار الماء والحطب والطعام خوفا من التعرض للإعتداء والإغتصاب، لكن مرتكبي العنف والإغتصاب غالبا ما يفلتون من العقاب.

تناولت مارغو فالستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون العنف الجنسي في النزاعات، وضع النساء اللواتي تقعن ضحية العنف والإغتصاب في العديد من مناطق العالم، في حديث خاص مع وكالة انتر بريس سيرفس في مقر الأمم المتحدة.

ومنذ توليها هذه المهمة في أول نيسان الأخير، التي تجمع بينها وبين منصبها كنائبة رئيس المفوضية الأوروبية، باشرت فالستروم في التحري عن ممارسات العنف والإغتصاب التي ترتكب ضد النساء على أيدي جماعات مسلحة وقوات عسكرية نظامية بل وحتى عاملين في البعثات الإنسانية وقوات حفظ السلام، وذلك لإعداد توصيات محددة لعرضها على مجلس الأمن.

هذا وترتكب الإعتداءات الجنسية سواء على النساء والأطفال عامة في العديد من الدول بينها كوت ديفوار (ساحل العاج)، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا)، وهايتي، وبوروندي وغينيا، وليبريا.

وقامت فالستروم بأول زيارة لها منذ تليها منصبها الأممي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فوصفتها بأنها «عاصمة الاغتصاب» في العالم.

وشرحت لوكالة انتر بريس سيرفس أن الكونغو قد جذبت إهتمام وسائل الإعلام كمسرح للإغتصاب المنظم في الحروب.

فقد أفادت إحصائية عن ٢٠٠،٠٠٠ حالة إغتصاب على أراضي الكونغو الديمقراطية منذ بداية الحرب قبل ١٤ عاما، لكن هذا الرقم «بالتأكيد أقل من الواقع"، وفقا لفالستروم.

وأضافت «خلال زيارتي للكونغو إلتقيت ممثلي الحكومة وبخاصة النساء اللواتي تعرضن للإغتصاب والإنتهاك. لقد كانت زيارة مثيرة للإهتمام ولكن مخيبة للآمال أيضا، والمزيد من المدنيين يرتكبون عمليات الإغتصاب».

وأفادت بأن كان هناك بعض التحسن في الوضع، فقد سنت الحكومة قوانين ضد الإغتصاب ولديها خطة وطنية وإرادة سياسية. «هناك الكثير مما يجب عمله لتنفيذ التشريعات، لكن الآن ثمة أرضية قانونية طموحة لضمان تنفيذها من قبل الشرطة والقضاء والرعاية الصحية.

وعلى سؤال لوكالة انتر بريس سيرفس عن جذور هذه الظاهرة المأساوية، أجابت فالستروم أن «العنف الجنسي في الكونغو هو نتيجة للحرب بين العديد من الجماعات والقوات المسلحة. فأصبح وضع النساء في الخط الأمامي على الجبهة جزءا من الحروب الحديثة".

وأضافت «الرجال غالبا ما يشعرون بأنهم مهددون في أوقات الصراع ويبقون داخل المنزل. أما المرأة فتخرج للحصول على المياه والحطب وتذهب إلى الحقول لإحضار الغذاء. وفي كثير من الحالات تكون أول من تقع ضحية الإعتداء".

وقالت «الإغتصاب هو جزء من عمليات السلب والنهب والجرائم التي ترتكب ضد الأبرياء. يضاف إلى ذلك، أن هناك شبه إفلات تام من العقاب على جريمة الإغتصاب في الكونغو".

وبسؤالها عن دور قوات حفظ السلام في الكونغو في مساعدة المرأة، أكدت فالستروم أنها تعمل على تكييف عملياتها على الوضع، فعلى سبيل المثال تنظم دوريات خاصة لمرافقة النساء حتى عيادات الرعاية الصحية وفي الأسواق.

وأعربت عن قلقها بشأن ما يتردد عن إحتمال سحب قوات السلام التابعة للأمم المتحدة من الكونغو، فالوضع «لا يزال غير مستقر في بعض أنحاء البلاد، في حين توفر الأمم المتحدة الخدمات اللوجستية للعديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا البلد والتي تعتمد على الأمم المتحدة".

وشرحت لوكالة انتر بريس سيرفس أن "مايحدث الآن أنها (الحكومة) ترغب في إظهار قدرتها على حماية الدولة بنفسها».

وأجابت على سؤال عن مشاعرها عندما تدري بأن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ترتكب أعمالاً وحشية، قالت أن هذا يدمر الثقة في قدرة الامم المتحدة على أن تفعل أشياء إيجابية كثيرة.

وعن تعهد مجلس الأمن بالتركيز أكثر فأكثرا على قضية العنف ضد المرأة وما الدول التي يتوجب التركيز عليها، قالت فالستروم أن الكونغو حالة معينة، كما هي دارفور وعدد من البلدان الأخرى في أفريقيا.

«سنركز أيضا على ليبريا حيث هناك مجتمع ما بعد الصراع الوحشي، وحيث الاغتصاب هو الجريمة الأكثر شيوعا، لا يمكننا أن نتواجد في جميع البلدان التي تعاني من الصراعات، سننفذ أجندة مجلس الأمن، إنها مشكلة لا تقتصر على أفريقيا وحدها".